قطاع غزة ، وتكمن اهمية ذلك التوسيع في المشـــاركة الفلسطينية للحاكم الاداري والمجلس التنفيذي في ادارة قطاع غزة . وكذلك فقـــد وضع الحياة الدستورية على مفترق طرق جديد ، اتضحت آثارها الايجابية في المراحـــل اللاحقة ، حيث استطاع المجلس التشريعي أن يلعب دورا ، لا يمكن التقليل من اهميته رغم قيام الادارة المصرية بمحاولات لجم هذا الدور . خصوصا وانها في قيامها باعلان نظام دستوري جديد . كانت مضطرة ، اكثر مما هي مبادرة.

وبالتأكيد انها ليست مجرد صدفة ، أن يصـــدر النظام الدستوري في اعقاب الانفصال سنة ١٩٦١ ، والذي كان بسبب مؤامرة رجعيـــة احسنت استغلال الاخطاء التي وقعت ابان تجربة الوحدة ، في ظل غياب شبه كامـــل للحياة السياسية ، بعد أن قمعت معظم القوى السياسية المنظمة والفاعلة ، وفي المقابل أعطي الدور الحقيقي والمقرر لوزارة الداخلية ومكتب وزير الحربية ، والذي استفرد بالامور في النهاية ، الامر الذي دفع وزير الداخلية « عبـــد الحميد السراج » للاستقالة . ولم يكن الامر بشأن قطاع غزة مختلفا ، حيث كان مجرد منطقة عسكرية تدار من قبل حاكم اداري عام ، يعين بقرار من وزير الحربية ويتبع له مباشرة .

استفاد المسئولون المصريون من دروس تجربة الوحدة ، فغيروا من طريقة ادارتهم لقطاع غزة ، وطوروها بالشكل الذي يمكنهم من تلافي أخطاء الماضـــي .

لا تقلل ظروف وملابســـات صدور النظام الدســـتوري وانشاء المجلس التشريعي ، على الاطلاق ، من قيمته كحدث يستدعي التوقف أمامه ، ليس لما تضمنه الدستور الجديد فحسب ، بل لمبدأ وجود دستور ، حتى ولو كان متخلفا ، ولا يلبي تطلعات القطاع بالشكل المطلوب . ولكنه يبقى افضل بكثير من الوضع الذي كان قبل ١٩٦٢ ، حيث كان أساس الحياة الدستورية والادارية في قطاع غزة ، الدستور الذي وضعته بريطانيا سنة ١٩٢٢ لتحكم فلسطين بموجبه ، وهو الدستور الذي قالت عنه مقدمة دستور ١٩٦٢ ما يلي : « ولما اصدرت ـــ أي بريطانيا ـــ في شهر آب من سنة ١٩٢٢ دستورا يخدم تلـــك الاغراض ـــ أي تسليم فلسطين للصهاينة ـــ رفضه العرب وثاروا ثورات دامية متصلة الى أن مكنت بريطانيا العصابات الصهيونية من أرض فلسطين »، أي أن غزة قد حكمت طيلة ١٤ عاما بعد نكبة ١٩٤٨ بناء على دستور بريطاني كان مرفوضا من قبل جماهير الشعب الفلسطيني ، ووظيفته تمكين القـــوى الصهيونية من أرض فلسطين .

وفي المقابل ، فان قراءة متأنية للدستور الجديد تبين أن الغرض منه لم